

Distr.: General
2 March 2001
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة التنظيمية
٣٠ نيسان/أبريل - ٢ أيار/مايو ٢٠٠١

استعراض التقدم المحرز في مجال الغابات منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية* تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	مقدمة
٣	٢٧-٥	أولاً - تقييم المنجزات والمعوقات
٣	١٠-٥	ألف - إدامة الأدوار المتعددة للغابات وتعزيز المؤسسات
٤	١٥-١١	باء - المحافظة على الغابات وإعادة تأهيلها
٥	٢١-١٦	جيم - بحوث الاستخدام والتقييم والتقدير
٧	٢٧-٢٢	دال - بناء القدرات والتعاون ونقل التكنولوجيا والتجارة
٨	٢٩-٢٨	ثانياً - ملاحظات ختامية

* أعدت هذا التقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بوصفها مديرة مهام فيما يتعلق بالفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، وأسهمت في إعداد بعض المنظمات الأعضاء في فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات، ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وهذا التقرير استعراض وقائعي موجز القصد منه إطلاع لجنة التنمية المستدامة على التطورات الرئيسية الحاصلة في نطاق الموضوع.

مقدمة

بالغابات (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠).

٣ - وأسهمت عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إسهاما كبيرا في تحقيق المستوى المرتفع الراهن للوعي العالمي بالقضايا المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات. وكان كل من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات:

- يمثل منتدى حكوميا دوليا مفتوحا وشاملا يتيح للممثلين غير الحكوميين من المنظمات البيئية، بما في ذلك منظمات السكان الأصليين والصناعات الحرجية، تقديم مساهماتهم؛
- يعزز التفاهم المشترك في مجال الإدارة المستدامة للغابات؛
- يشجع شراكات الحكومات بين بلدان الشمال والجنوب؛
- يساهم في الانتقال من التركيز تقليديا على مسألة ضمان استدامة الإمداد بالأخشاب، إلى النظر في إدارة الغابات بأسلوب متكامل وكلي؛
- ييسر العمل فيه عن طريق تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة بالغابات، وبخاصة فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات المعنية بالغابات.

٤ - ويشرح هذا التقرير التقدم الذي جرى إحرازه والتحديات التي جوبهت ويرصد الاتجاهات الحاصلة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، فيما يتعلق بالمجالات البرنامجية الأربعة الواردة في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١.

١ - كانت قضايا الغابات ضمن القضايا الخلافية الأشد المطروحة للتفاوض في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وبعد عدة سنوات من الاهتمام الدولي المنصب أساسا على مسألة إزالة الغابات المدارية تستشعر البلدان النامية، وخاصة البلدان الغنية بهذه الغابات، أن سيادتها على مواردها الطبيعية باتت مهددة. وقد أدى هذا الاستقطاب على جانبي الشمال - الجنوب إلى الحيلولة دون تحقيق اتفاق في فترة انعقاد المؤتمر أبعد من البيان الرسمي غير الملزم قانونا المتضمن مبادئ من أجل التوافق العالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (المبادئ المتعلقة بالغابات)^(١)، والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١^(٢).

٢ - غير أن العملية اللاحقة للمؤتمر أسهمت إلى حد كبير في تحقيق الدرجة العالية الراهنة من الوعي العالمي بالقضايا المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات. ففي أعقاب فترة لبناء الثقة تلت المؤتمر وامتدت إلى ثلاث سنوات، جرى في عام ١٩٩٥ إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، ثم تلى ذلك في عام ١٩٩٧ إنشاء المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات: وجاء إنشاء هذين الفريقين في إطار لجنة التنمية المستدامة من أجل تعزيز المداوولات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وصلت هذه العملية الخمسية المخصصة ذروتها بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء ترتيب دولي جديد للغابات هو منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، ودعوته الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ورؤساء المنظمات والمؤسسات والصكوك الدولية والإقليمية الأخرى المعنية إلى إقامة شراكة تعاونية معنية

أولاً - تقييم المنجزات والمعوقات

ألف - إدامة الأدوار المتعددة للغابات وتعزيز المؤسسات

٥ - شهد هذا المجال البرنامجي أبرز ما تحقق من المنجزات. فمساحة الغابات الخاضعة للإدارة باتت متنامية. وتشير الأرقام الأخيرة (تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠) إلى أن ٨٨ في المائة من إجمالي الغابات في البلدان المتقدمة النمو يخضع لخطة إدارة رسمية أو غير رسمية. ورغم أن الإحصاءات غير متاحة بالنسبة لجميع البلدان النامية تظهر النتائج الأولية وجود ١١٧ مليون هكتار على الأقل (أو ٥,٨ في المائة من إجمالي المساحة الحرجية) مشمول بخطة رسمية لإدارة الغابات مدتها خمس سنوات أو أكثر.

٦ - وقد وضعت معايير ومؤشرات من أجل التنمية المستدامة للغابات وجرى إقرارها على نطاق واسع، فأتاحت بذلك إطاراً لرصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، كما وجهت السياسات العامة والقرارات الإدارية في هذا المجال. وفي أعقاب العمل الريادي الذي قامت به المنظمة الدولية للأخشاب المدارية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، جرى إطلاق تسع عمليات دولية رئيسية للمعايير والمؤشرات شملت ١٥٠ بلداً تقريباً كما حظي العمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومركز البحوث الدولية للغابات، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية وغيرهم من الشركاء باهتمام ودعم واسع النطاق. وفي الآونة الأخيرة أسفرت معظم العمليات عن وضع مزيد من المعايير والمؤشرات لاستخدامها على صعيد الوحدة المحلية لإدارة الغابات. وثمة حاجة لا تزال إلى مزيد من العمل بشأن المعايير والمؤشرات في عدد من المجالات الحاسمة بما في ذلك:

- بناء القدرات من أجل مساعدة البلدان في تنفيذ المعايير والمؤشرات؛
- زيادة تشجيع البلدان على المشاركة في أي عملية معنية متاحة؛
- تحقيق فهم دولي موحد للمفاهيم والمصطلحات والتعاريف الرئيسية؛
- إسباغ مزيد من الوضوح على الصلات المتبادلة بين المعايير والمؤشرات وعملية التصديق؛
- زيادة تطوير المعايير والمؤشرات على أساس من السلامة العلمية والأهمية التقنية والجدوى الاقتصادية للمؤشرات الرئيسية.

٧ - وتغطي البرامج الحرجية الوطنية النطاق الكامل للسياسات والمؤسسات والخطط والبرامج المعنية بإدارة الموارد الحرجية واستخدامها وحمايتها وتعزيزها داخل البلد. ويتصل تعزيز هذا المفهوم بالالتزام السياسي الذي يمكن تحقيقه، والمرونة المنهجية التي تتيح لكل بلد مواءمة برنامجه الحرجي مع أحواله الوطنية وأولوياته الإنمائية. وتظهر دراسة استقصائية أجرتها الفاو في ١٤٥ بلداً في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ أن لدى ٩٦ في المائة من هذه البلدان برامج حرجية وطنية في مراحل إنمائية مختلفة، غير أن تنفيذها لا يجري إلا في ٤٤ في المائة من هذه البلدان بينما "يرواح الكثير منها مكانه" بسبب عدم وجود القدرات المؤسسية والموارد البشرية والمالية وغياب السياسات الملائمة، وضعف التنسيق وعدم كفاية آليات المشاركة العامة.

٨ - وتشجع عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وجود قدر أكبر من الانفتاح على العامة والمجموعات الرئيسية، والمشاركة في المحافل الوطنية والدولية، وإثراء المناقشات وإضفاء قدر أكبر من القوة والحيوية على النتائج المحرزة.

الغطاء الحرجي وتدهور الغابات تحدياً رئيسياً نظراً لوجود كثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية خارج النطاق المؤثر لقطاع الغابات مثل ملكية الأرض وتوزيعها، والنمو السكاني والفقر. ويتجه كل من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات إلى تأكيد ضرورة اتخاذ إجراءات تنسيقية فيما يتعلق بفصول جدول أعمال القرن ٢١، واتفاقية التنوع البيولوجي^(٣)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا^(٤)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٥).

١٢ - وقد أمكن إحراز بعض التقدم في السياسات الموضوعية لمكافحة فقدان الغطاء الحرجي جراء تحويل الغابات إلى الاستخدامات الزراعية، ومكافحة الأسباب المتعددة التي تؤدي إلى تدهور الغابات. وعلى مدى السنوات الأخيرة مثلت الحرائق السبب الرئيسي في تدمير الغابات وتدهورها.

١٣ - واستمرت مساحة المزارع الحرجية في الازدياد. ففي عام ٢٠٠٠ قُدرت المساحة الإجمالية للمزارع الحرجية بحوالي ١٨٦ مليون هكتار، أي بنسبة ٤,٨ في المائة من المساحة الحرجية العالمية التقديرية (مقابل ٤,١ في المائة في عام ١٩٩٥). وتسهم المزارع الحرجية باستمرار في توفير الأخشاب المستديرة وأخشاب الوقود، وتوفر على الأرجح ٢٠ في المائة من الأخشاب المستديرة للأغراض الصناعية على نطاق العالم. ويعتمد التطوير الناجح للمزارع بشدة على وجود سياسات وأجواء استثمارية مواتية والأخذ بتقنيات سليمة وضمان مشاركة أصحاب المصلحة.

١٤ - وتتميز الجهود الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي للغابات باتساع نطاقها. فاتفاقية التنوع البيولوجي تتيح

ومن ناحية أخرى يشارك الآن عدد أكبر من البلدان والمناطق في مداولات السياسات الحرجية الدولية أكثر منه في العقد الماضي، ومرجع ذلك عديد من الأنشطة الإقليمية ومنها، عمليات المعايير والمؤشرات، والاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي تعقد في إطار مبادرة المنظمات غير الحكومية - كوستاريكا - برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهور الغابات (انظر E/CN.17/IFF/1999/18)، والمشاورات الإقليمية في إطار مبادرة كوستاريكا - كندا بشأن الترتيبات والآليات الدولية المتعلقة بالغابات (انظر E/CN.17/IFF/2000/9)، والأنشطة الإقليمية التي يشترك فيها عدد كبير من المنظمات الأخرى.

٩ - ويحتاج تنفيذ مقترحات العمل التي يضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات أن تواصل البلدان جهودها الرامية إلى كفالة المشاركة العامة؛ وتفويض السلطات فيما يتصل بإدارة الغابات؛ وتحسين الصلات بين السياسات الحرجية وعمليات التنفيذ على أرض الواقع؛ وإدماج خبرات مستعملي الغابات المحليين والخبرات العامة في صياغة السياسات.

١٠ - وتبقى أيضاً تحديات تتعلق بتنفيذ التنسيق المتعدد القطاعات وتحقيق الالتزام السياسي على الصعيد الوطني من أجل الأخذ بسياسات وممارسات الإدارة المستدامة للغابات وتطبيق الأساليب الإدارية السليمة فيما يتعلق بمهام إدارة الغابات.

باء - المحافظة على الغابات وإعادة تأهيلها

١١ - كان موضوعاً المحافظة على الغابات وإعادة تأهيلها، وصيانة الغطاء الحرجي من أجل الوفاء بالاحتياجات الحاضرة والمقبلة، مبدأين غالبين في الحوار الحكومي الدولي المتعلق بالسياسات الحرجية على مدى العقد الماضي. وفي هذا السياق، يمثل التوصل إلى حلول ابتكارية لمواجهة فقدان

ونتيجة لاجتماع الخبراء الدولي المفتوح باب العضوية المعني بالاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالبلدان النامية المحدودة الغطاء الحرجي وذات الأنواع الفريدة من الغابات الذي استضافته جمهورية إيران الإسلامية (١٩٩٩) (انظر E/CN.17/IFF/2000/7)، تم التوصل إلى اتفاق لإطلاق عملية طهران التي تستهدف تناول القضايا المشتركة ووضع المسائل المتعلقة بمحدودية الغطاء الحرجي على جدول أعمال السياسات الدولية المتعلقة بالغابات. وتمثل الدول الجزرية الصغيرة النامية حالة خاصة أقرها جدول أعمال القرن ٢١، وذلك فيما يتعلق بالحماية البيئية وعملية التنمية. وقد تناول المؤتمر الوزاري الخاص المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي رعته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٩، الاحتياجات الخاصة لهذه الدول واقترح خطة عمل لتعزيز عمليات تأهيل وحفظ الغابات ومستجمعات المياه وتأمين الإدارة المستدامة للغابات.

جيم - بحوث الاستخدام والتقييم والتقدير

١٦ - كان التقييم العام لموارد الغابات لعام ٢٠٠٠ الذي أجرته الفاو مؤخرًا هو التقييم الأكثر شمولًا على مدى تاريخ هذه التقييمات الذي يمتد إلى ٥٠ سنة. ولا يشمل التقييم فقط على التقديرات التقليدية للمناطق الحرجية ومناطق إزالة الغابات، وإنما يشمل أيضًا على كثير من المحددات الجديدة لمسألة "الاستدامة". وتظهر النتائج الأولية المستخلصة من مقارنة بين استقصائين بالاستشعار عن بعد للغطاء الحرجي نفذًا في الثمانينات والتسعينات عن تباطؤ معدل إزالة الغابات بنسبة ١٠ في المائة في المناطق الإدارية، وخاصة المناطق الإدارية الرطبة، ومع ذلك لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه المعلومات ذات مغزى إحصائي مهم. كذلك، تباطأ معدل الفقد الحرجي الصافي على المستوى العالمي إلى ٩ ملايين هكتار سنويًا، وهو رقم يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن الرقم

إطارًا قانونيًا دوليًا من أجل الحفاظ على التنوع الأحيائي وتحقيق استدامته، كما قام كثير من البلدان بإعداد خطط عمل وطنية في مجال التنوع البيولوجي. وبمثل حفظ التنوع البيولوجي مكونًا مهمًا في المساعدة الثنائية والمساعدة المتعددة الأطراف، ويشكل محورًا للجهود المتضافرة التي يضطلع بها كثير من المنظمات غير الحكومية. ويتطرق المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات لهذه المسألة عن طريق إجراء دراسات خاصة وعقد اجتماعات فيما بين الدورات برعاية حكومية، مثل اجتماع الخبراء الدولي بين البرازيل والولايات المتحدة المعني بمناطق الغابات المحمية (١٩٩٩). ويقدر المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، في سياق تقييم موارد الغابات لعام ٢٠٠٠، أن نسبة غابات العالم التي تدخل ضمن إطار المناطق المحمية زادت على وجه العموم من ٨ إلى ١١ في المائة. ورغم كبر هذه المساحة، إلا أنها لا تزال غير كافية بصورة عامة. وبغية زيادة قيمة أعمال الحفظ، تبذل في الوقت الحاضر جهود من أجل زيادة مساحة الأراضي المدرجة في نطاق أنظمة المناطق المحمية، وتحديد مزيد من الخيارات الاستراتيجية بشأن زيادة المناطق التي يجري إسباغ الحماية عليها. ومن ناحية أخرى، يجري التشديد على تحسين فعالية جهود حفظ التنوع البيولوجي في المناطق المحمية الحالية وخارجها، ودمج العمليتين إداريًا في أسلوب واحد متكامل. وتشمل غابات الإنتاج المحمية ضمن أهدافها المحافظة على الموارد الوراثية وعلى الاختلافات الداخلية المحددة بالنسبة للأنواع التي تنطوي على أهمية اجتماعية واقتصادية باعتبارها مكونًا ضروريًا لإدارة عملية الحفظ في المناطق المحمية.

١٥ - وتقر عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات بما للبلدان النامية التي يقل فيها الغطاء الغابي، والدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات محددة في مجال الإدارة المستدامة للغابات.

١٩ - ومنذ انعقاد مؤتمر ريو مثلت بحوث الغابات، والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات، وعمليات الرصد والتقييم، وضرورة صياغة مفاهيم ومصطلحات وتعريف محددة جزءا من جدول الأعمال الحكومي الدولي المتصل بالغابات. وتضمنت اتفاقية التنوع البيولوجي محصلة عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات فيما يتعلق بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات والشعوب الأصلية وأدرجتها في عملها المتعلق بتنفيذ المادة ٨ (ط) من الاتفاقية، وفي تنفيذ برنامج عملها المتعلق بالتنوع البيولوجي للغابات. وثمة قضايا أخرى لم يتم بعد التوصل إلى حلول بشأنها تتعلق بالتقاسم العادل والمنصف للمكاسب الناشئة عن الموارد النباتية الوراثية والمعارف التقليدية المتصلة بالغابات وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة.

٢٠ - واستمر العمل على صعيد تقدير الغابات، وجرى معظمه في المؤسسات الأكاديمية على الصعيد الوطني أكثر من الصعيد الدولي. وبذلت بعض المنظمات مثل البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والشعبة الإحصائية للأمم المتحدة ومعها المكاتب الإحصائية الوطنية جهود من أجل تحسين تمثيل القطاع الحرجي في حسابات الإيرادات القومية. وجرى التوسع في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بتقدير التكاليف والمكاسب الحرجية غير السوقية. غير أن معظم هذا العمل لم يترك إلا أثرا قليلا نسبيا سواء في الإدارة اليومية للغابات أو في صياغة السياسات العامة لتنمية الغابات. ولا بد من وضع نهج عملية للتعامل مع استيعاب التكلفة وتقدير المنتجات الحرجية وكفالة التقاسم العادل والمنصف للمكاسب.

٢١ - وثمة أيضا حاجة إلى بذل جهد متواصل، وبخاصة من جانب المنظمات والاتفاقيات الدولية، على أن يتضمن ذلك ما يلي:

العالمي المبلغ به في عام ١٩٩٥. وتختفي الغابات بسرعة أكبر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، في حين يعوض في آسيا عن انخفاض الغابات الطبيعية بالمزارع الحرجية الجديدة. أما في أوروبا وأمريكا الشمالية فتتجه مساحة الغابات إلى الازدياد.

١٧ - وعلى صعيد الاستفادة من الغابات، كانت هناك تحركات نحو زيادة كفاءة استعمال المواد الأولية وعملية إعادة التدوير، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الورق المستعاد: وقد ألزمت صناعة الورق الأوروبية أعضائها على زيادة نسبة استخدام الورق المستعاد من ٤٩ في المائة إلى ٥٧ في المائة. وتحقق تحسن آخر تمثل في اتباع أساليب لقطع الأخشاب منخفضة التأثير، ووضع قواعد للحصاد لتنفيذها من قبل الصناعات الحرجية في بعض بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي المناطق الأخرى. ويزداد التسليم بالمساهمة الاجتماعية والاقتصادية المتأنية من المنتجات الحرجية من غير الأخشاب، وخاصة فيما يتعلق بالمنتجات التي يجري الاتجار بها دوليا والمصنعة من البامبو ونخيل الروطان والنباتات الطبية. وثمة حاجة إلى إجراء مزيد من البحوث خاصة فيما يتصل باقتصاديات النطاق الكامل للمنتجات الحرجية من غير الأخشاب.

١٨ - ولا يزال قدر كبير من حصاد الخشب السنوي على مستوى العالم يستخدم لأغراض إنتاج الطاقة. فمن جملة حصاد الخشب في عام ١٩٩٥، استخدم ٦٣ في المائة كحطب بنسبة ٧ في المائة من إجمالي إمداد الطاقة في العالم. ومع ذلك، ورغم أن خشب الوقود يمثل المصدر الرئيسي لاستخدامات الطاقة المحلية في البلدان النامية، ظل نصيبه المتوسط في إجمالي استخدام الطاقة ثابتا عند ١٥ في المائة. ولا بد من استكشاف موارد أكثر استدامة على جانب العرض من أجل الوفاء بالاحتياجات من خشب الوقود.

جهود لكفالة تساوق هذه النظم والتوصل إلى مفهوم لإقرارها المتعدد الأطراف. ويشير تقدير مساحة غابات الإنتاج المصدق عليه إلى أن هذه المساحة تتراوح بين ٢,١ و ٢,٩ في المائة من إجمالي المناطق الحرجية.

٢٥ - وقد باتت عمليتا التقطيع غير القانوني للأخشاب والاتجار غير القانوني بها مشكلتين متزايدتين في عملية الإدارة المستدامة للغابات. وفي حين أن المنع المفروض على قطع الأخشاب يشكل وسيلة فعالة في بعض الحالات لحماية الغابات، فإن ثمة ما يدعو إلى إجراء دراسة للآثار الطويلة الأجل الناجمة عن ذلك.

٢٦ - ويمكن لمفهوم "التجارة الداعمة للإدارة المستدامة للغابات" أن يساعد في حصر نطاق المناقشة المتعلقة بموضوع "التجارة والبيئة" في مجال الغابات. وثمة حاجة إلى مزيد من دراسة الآثار الإيجابية والسلبية التي تنجم عن التجارة في المنتجات والخدمات الحرجية من أجل كفالة الإدارة المستدامة للغابات والتعرف على سبل تقليل هذه الآثار السلبية إلى حدها الأدنى أو القضاء عليها. ولا تزال التجارة في المنتجات الحرجية تقتصر بالدرجة الأولى على المنتجات الأولية ذات القيمة المضافة المحدودة المرتبطة بعمليات التجهيز في البلدان النامية. ولذلك، لا تؤدي هذه النوعية من التجارة إلا إلى تقدير محلي محدود لمكاسب الغابات، وتنتج عنها فرص عمل قليلة في عملية التجهيز ويمكن أيضا أن تكون قد أسهمت في الاتجار غير المشروع بهذه المنتجات. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، انبثقت مبادرتان عن قرارات لجنة التنمية المستدامة: الأولى تتصل بمراكز التكنولوجيا النظيفة، والثانية تتعلق بقاعدة البيانات التي تتيح معلومات عن مصادر الحصول على التمويل في مجال نقل التكنولوجيا، وهما مبادرتان يمكن للمجتمع الدولي أن يغنم كثيرا من اتباعهما. وينطوي بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٦) على إمكانيات توليد

- زيادة التنظيم والتنسيق بين نماذج الإبلاغ العديدة؛
- زيادة الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تقاسم المكاسب المتعلقة بالمعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛
- تمويل البحوث الحرجية؛ وتعزيز بناء القدرات؛ وتدعيم البحوث المشتركة بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز الروابط بين البحوث الحرجية واتخاذ القرارات في هذا المجال.

دال - بناء القدرات والتعاون ونقل التكنولوجيا والتجارة

٢٢ - لم يحقق هذا المجال البرنامجي، الذي قد يكون الأكثر أهمية على جدول أعمال السياسات العامة الدولية المتعلقة بالغابات، إلا أقل قدر من المنجزات. ويرجع ذلك جزئيا إلى أن قضاياها تتجاوز إلى حد بعيد قطاع الغابات، وأن الحلول المتصلة به تحتاج مشاركة الحكومات ومجموعة أخرى من أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص.

٢٣ - وينظر إلى اتفاقات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف باعتبارها عنصرا مهما في تشجيع الإدارة المستدامة للغابات بما تتضمنه من حوافز للسوق، وخاصة عن طريق تخفيض حواجز التعريفات الجمركية. غير أن هذه التحسينات يمكن من ناحية أخرى أن تحجب قيود التصدير التي تفرضها البلدان النامية لتشجيع عمليات التجهيز المحلية أو القيود البيئية والتجارية التي تفرضها على المنتجات التي قد ترى أن إنتاجها غير مستدام.

٢٤ - ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تم وضع ما يزيد على ٥٠ نظاما دوليا ووطنيا للتصديق على إدارة الغابات، كما يزداد الاهتمام بعملية التصديق في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وتبذل

الأمم المتحدة المعني بالغابات، والشراسة التعاونية المعنية بالغابات التوصل إلى سبل ووسائل تسهيل تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات من أجل اتخاذ إجراءات لتدعيم الالتزام السياسي على الصعيد الوطني وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية سعياً إلى زيادة الفهم المشترك للإدارة المستدامة للغابات ووضعها موضع التنفيذ على أرض الواقع.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.i.8، والتصويبان)، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثالث.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (المركز المعني بأنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية (حزيران/يونيه ١٩٩٢).

(٤) A/49/84/Add.1، المرفق، التذييل الثاني.

(٥) A/AC.237/18 (Part II)/Add.1 و Corr.1، المرفق الأول.

(٦) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

الاستثمارات في القطاع الحرجي في البلدان النامية عن طريق بالوعات الكربون وآليات التنمية النظيفة التي تحتاج بدورها إلى مزيد من الدراسة والترويج.

٢٧ - وقد اصطبغت المناقشات المتعلقة بالتعاون المالي في جميع قطاعات جدول أعمال القرن ٢١ بصعوبتها. غير أن عملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات حققت نجاحاً محدداً عن طريق التناول الموسع للأدوار المتميزة للمصادر الخاصة والعامة، والمصادر الداخلية والخارجية لتمويل أنشطة الإدارة المستدامة للغابات، كما بدأت في استطلاع جدوى صياغة مفهوم لكيان معني بترويج الاستثمار هدفه تعزيز تمويل التنمية المستدامة للغابات.

ثانياً - ملاحظات ختامية

٢٨ - شهدت الفترة المنقضية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية اتجاهات مشجعة في مجال الغابات. فقد زاد الوعي العالمي بمفاهيم الإدارة المستدامة للغابات في القطاعين العام والخاص، وتم التوصل إلى توافقات سياسية في الآراء بشأن كثير من الإجراءات الوطنية والدولية المعنية بالغابات. وبات ينظر إلى مسألة الغابات بأسلوب يتسم بقدر أكبر من الشمولية، وتتخذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة للغابات وإدارتها استناداً إلى مساحة أكبر من المشاركة والتنسيق. وقد يكون معدل إزالة الأحراج في الغابات المدارية، وخاصة الغابات الرطبة، متجهاً إلى التناقص (رغم استمرار ارتفاع مستواه)، كما أن إنتاج الأخشاب ينتقل بصورة متزايدة إلى المزارع الحرجية، وتتجه المناطق الحرجية في بعض البلدان الحارة إلى التزايد، كما تتزايد المساحات المحمية من الغابات.

٢٩ - ويتمثل التحدي الآن في مواصلة الانتقال من حوار السياسة إلى مجال العمل وزيادة تيرته. ويتعين على منتدى